

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

الاتجاهات المستقبلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المياه حتى عام 2030

إعداد

د. عبد الرحمن التميمي

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 2971246 / 02 - 2959164 / 02

ف : 2989315 / 02

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1436هـ - 2015م

الاتجاهات المستقبلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المياه حتى عام 2030

د. عبد الرحمن التميمي[1]

1. مقدمة:

تعاقبت على إدارة قطاع المياه في فلسطين إدارات عدة منذ الحكم العثماني،حيث وقع هذا القطاع تحت إدارة الانتداب البريطاني ثم الإدارة الأردنية (1948-1967) وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي، والذي سيطر على جميع الأراضي الفلسطينية خلال حربين أولاهما عام 1948 حيث سيطرت إسرائيل على نهر الأردن العلوي، وثانيهما عام 1967 حيث سيطرت إسرائيل على جميع مصادر المياه السطحية والجوفية وأصدرت جملة من الأوامر العسكرية تمثلت بوضع المياه كأملاك دولة ولا يحق استخدامها إلا بتصاريح تُمنح من الإدارة العسكرية.

تمثلت هيكلية إدارة قطاع المياه تحت الاحتلال بسيطرة الإدارة المدنية وضابط المياه على القضايا المتعلقة بإدارة مصادر المياه كافة، إضافةً إلى إخضاع دائرة مياه الضفة الغربية التي تأسست في عهد الإدارة الأردنية قبل عام 1967، ضمن مسؤوليات سلطة المصادر الطبيعية وِفق القانون الأردني رقم 12/ لعام 1966، إلى صلاحيات الحاكم العسكري، ووُضعت تحت إشراف ومتابعة ضابط المياه في الإدارة المدنية وتم تحديد مسؤولياتها بمتابعة القضايا المتعلقة بتزويد المياه للبلديات ومصالح المياه في الضفة الغربية ومنح صلاحياتها في تشغيل

1. محاضر في جامعة القدس، معهد التنمية الريفية المستدامة، مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة، نشر أكثر من 25 ورقة علمية محكمة في مجالات عالمية مختلفة، وله دراسات في الأمن المائي، وكتاب حول خصخصة المياه والمشاريع السياسية الاقليمية، ويعكف الآن على وضع كتاب حول «مبادىء الدراسات المستقبلية في التنمية».

الآبار إلى شركة ميكوروت، وقد بلغت كميات المياه التي تشرف على توزيعها كمياه شرب بالجملة نحو 27 مليون م3 سنويا .

أما على مستوى تزويد خدمات المياه للمواطنين الفلسطينيين فقد تم الإبقاء على الصلاحيات للبديات والمجالس القروية، إضافةً إلى مصلحة مياه محافظة القدس (تم إنشاؤها وِفق القانون الأردني رقم 1966/9) وسلطة مياه ومجاري بيت لحم (تم إنشاؤها وِفق أمر عسكري عام 1972) بالتالي فإن علاقة المواطن الفلسطيني كانت مع هذه المؤسسات بشكل مباشر.

بعد قيام السلطة في الوطن استمرت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية ولم تنته، وبتغير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة عام 1995، حيث اعتبرت الاتفاقية المرحلية «أوسلو 2» في البند 40 من الملحق الثالث «بروتوكول التعاون الاقتصادي» أن قضية الحقوق المائية من المواضيع المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية «بند 40» تم تأسيس لجنة المياه المشتركة، التي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية سواء الفلسطينية أو المشاريع المرتبطة بالمستوطنات من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، حيث تم اتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه، ما أوجد حالة أدت إلى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع ، وجعلت سلطة المياه الفلسطينية في وصف هذه اللجنة بأنها لجنة عراقيل وتأخير.

كان من المفترض حسب الاتفاقية المرحلية وبموجب قرار نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية، بما في ذلك المياه وضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة

الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث بقيت هذه الدائرة تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2/لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/لسنة 2002، حيث هدف القانون إلى تطوير مصادر المياه وإدارتها، وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها، وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

ومع بداية عمل سلطة المياه قامت بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشاريع حفر آبار المياه الإنتاجية وذلك بموازنات مالية ضخمة ممولة من الدول المانحة، منها ما يزيد عن حفر «12 بئرا انتاجيا» قامت سلطة المياه بتسليم إدارتها لدائرة مياه الضفة الغربية بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعين في عهد الإدارة المدنية ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية كمؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق بإنتاج ونقل وشراء المياه بالجملة. إلا أن إشراف الإدارة المدنية ورفضها للالتزام بنقل صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية للسلطة، دفع السلطة إلى إستصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2010 بنقل الموظفين المعينين في عهد الإدارة المدنية بقرار أحادي الجانب إلى سلطة المياه واعتبار الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة بعد عام «1996 جزءا» من هيكلية هذه الدائرة. إلا أن التزام الموظفين المسجلين في الإدارة المدنية كان «ضعيفاً» بتنفيذ القرار ما أوجد صيغة تتمثل بوجود دائرة مياه تتبع للإدارة المدنية ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية.

وعلى مستوى تقديم خدمات المياه، تبعت هذه الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية ومصلحة مياه محافظة القدس وسلطة مياه ومجاري بيت

لحم، حيث إنها تزود بالجملة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية بكميات قدرت 2011 بـ 49 مليون م3 في الضفة الغربية، منها كميات مخصصة للشرب بالإضافة إلى بعض الآبار التي تديرها البلديات كبلدية نابلس وطولكرم.

إن واقع تزويد الفلسطيني بالمياه بقي في مستوى متدن، حيث بلغت حصة الفرد اليومية «75 لترا» في عام 2011 في الضفة الغربية رغم الأموال التي استثمرت بها من قبل الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه، وذلك يعود لسبب رئيس متعلق بعدم كفاية إمدادات المياه مقارنة بمعدل الطلب عليها وارتباط ذلك أساسا» بالقيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية.

2. المنهجية:

تطبيق مناهج الدراسات المستقبليه من حيث:

- مراجعة الأدبيات وتضمنت تقارير سلطة المياه ولجنة المياه الفلسطينية الإسرائلية المشتركة ووثائق المفاوضات وتقارير غير منشورة صادرة عن رئيس الوفد المفاوض للمياه[1].
- بناء السيناريوهات.
- إنشاء مصفوفة التاثير المتبادل بين السيناريوهات.
- المفاضلة بين السيناريوهات.
- فحص تاثيرات السناريو الأكثر احتمالا.
- تطبيق تقنية دولاب المستقبل[2].

3. أثر السياسة المائية الاسرائيليه على الأمن المائي الفلسطيني:

ارتسمت السياسة المائية الصهيونية منذ أواخر القرن الثامن عشر، عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال بعثة لاستكشاف مصادر المياه المتاحة في

1 فضل كعوش رئيس سلطة (2006-2010)

2 لتفاصيل انظر عبد الحي. وليد (2007). مناهج الدراسات المستقبليه الحديثه مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه .

فلسطين بهدف معرفة إمكانية إقامة وطن قومي لليهود فيها تجسدت ذلك في مشاريع عديدة قبل وبعد قيام دولة إسرائيل[1]. وفعلا فقد تم اعتماد نتائج هذه البعثه في الضغط على الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا) من أجل ضمان إدراج منابع نهر الأردن ضمن الحدود الشماليه لدولة الانتداب البريطاني وقد نجحت إلى حد ما في ذلك. ورغم تثبيت الحدود بموجب اتفاقيه سايكس- بيكو عام 1916 إلا أنه وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 قامت بالسيطرة على جزء من منابع النهر وجزء من بحيرة طبريا وشرعت بإقامة مشروع ناقل المياه القطري لجر مياه طبريا إلى النقب لتخضير الصحراء وتسكين اليهود فيها. وقد توالت السياسة التوسعية للكيان الصهيوني حيث استولى على منابع نهر الأردن كافة وبحيرة طبريا في الشمال، وعلى الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وغزة بعد عام 67 وقامت بفرض حقائق جديدة على الأرض وقامت باستبدال القوانين المعمول بها بأوامر عسكرية حدَّت من قدرة الفلسطينيين على استخدام مياههم و تطويرها حسب حاجاتهم، وإنما أبقت مستوى الاستخدام بالمستوى نفسه طوال فتره الاحتلال، بل أقل مما كان عليه قبل الاحتلال.

وبموجب الأوامر العسكريه منع الفلسطينيون من تطوير مصادر مياههم أو البنية التحتية التابعة لها ومنعوا من إقامة أي منشاة مائية أو مشروع مائي جديد دون الحصول على تصريح من ما سميَ بضابط المياه الإسرائيلي إضافة إلى ذلك منع الفلسطينيون من حفر آبار جديدة لسد حاجاتهم خاصة في الحوض الغربي حتى وإن كان لاستبدال الآبار التي تجف وقد يتقلص عدد الآبار

1 مشروع روتنبرج عام 1926 نسبة إلى بنحاس روتنبرج لاستثمار مياه الأردن.و مشروع كوتون عام 1954 وضعه الخبير الأمريكي جون كوتون: لاستغلال مياه نهر الأردن بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية وطالب بإدخال مياه الليطاني في حساب تقسيم المياه بين إسرائيل – والدول العربية – ويهدف لحصول إسرائيل على 125 مليون متر مكعب من مياه حوض نهر الأردن – و400 مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني وتم رفضه لعدم قبول الإشراف الدولي عليه عند تنفيذه.و مشروع الحامل القومي للمياه (الناقل القطري:- وقد تم تنفيذ هذا المشروع على ثلاثة مراحل من عام 1951 – 1952 لتجفيف بحيرة الحولة. والثانية: من 1953 – 1955 وتم خلالها انجاز القنوات الثلاثة الشرقية – والغربية – والشمالية – والثالثة:- من عام 1955 – 1957 – بهدف نقل المياه السطحية إلى قنوات الأردن وحمل 12 مليون متر مكعب من مياه بحيرة الحولة إلى الأردن مشروع أريك جونستون لتحويل مياه الأردن عام 1956.

الإجمالي من «720 بئرا» قبل الاحتلال إلى حوالي 340 بئرا في الضفة الغربية بعيد الاحتلال، بالتالي فإن كميات المياه المستخرجة لاستخدام الفلسطينيين تقلصت.

وفي الوقت نفسه ومع استمرار سياسة الاستيطان والسيطرة على الأرض، قامت السلطات الإسرائيلية بحفر عشرات الآبار الجوفية داخل الضفة الغربية لخدمة هذه المستوطنات، حيث قامت بحفر ما يقارب 40 بئراً تنتج حوالي 44 مليون م3 في الأغوار إضافة إلى عدد من الآبار في مناطق أخرى من الضفة (البنك الدولي 2009).

ومع توسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين في الضفة ازدادت كميات المياه المستخدمة من قبلهم لدرجه أن متوسط استخدام المستوطن الإسرائيلي أصبح يفوق استخدام المواطن الفلسطيني بسته أضعاف، وأصبحت هذه المستوطنات تشكل مصادر لتلويث الأرض والمياه الفلسطينية سواء عن طريق نضح المياه العادمه غير المعالجة أم استخدام الأرض الزراعيه كمكبات لنفاياتهم الصلبة (التميمي، 2005).

هذا ولم يكن الحال بأفضل من ذلك في قطاع غزة، حيث تم استنزاف الحوض منذ منتصف السبعينيات ، أثناء فترة الاحتلال بالإضافة إلى تلويثه ومنع كميات المياه المتسربة من الشرق للوصول إلى الحوض لتغذيته سواء كانت مياها» سطحية (وادي غزة) أم جوفية، وهذا أدى إلى تدني مستوى المياه الجوفية بشكل كبير وإلى دخول مياه البحر إلى الحوض واختلاطها بمياهه كما أدى إلى تردي نوعية مياهه لدرجة أن هناك بعض المناطق أصبحت الملوحة فيها تفوق 5000 ملمتر / اللتر بمعنى أنها مالحة جدا»، ولا تصلح للاستخدام الآدمي. هذا بالاضافة إلى تسرب كافة أشكال الملوثات إلى الحوض وتحديدا المياه العادمة، لعدم إنشاء بنيه تحتية ملائمة لجمع هذه المياه ومعالجتها.

وقد أكمل مسلسل السيطرة الإسرائيلية بعد توقيع الاتفاقية المرحلية، حيث عززت إسرائيل من سيطرتها، وضمنت إبقاء الوضع الراهن على ما هو،

آليات تعطيها الكلمة الفصل في أي نشاط مائي تطويري في الأراضي الفلسطينية وتحديدا مناطق (ب و ج)، وبعد الانتفاضة الثانية قامت إسرائيل بتدمير جزء كبير من البنية التحتية المائية التي طوِّرت بعد الإتفاقية المرحلية. وحتى في الهجوم الأخير على قطاع غزة، فقد قامت بتدمير الآبار والخزانات وشبكات التوزيع وغيرها .

ولم يبق الأمر عند هذا الحد حيث ازداد سوءا» بعد بناء جدار الفصل والضم، وإذ يمتد هذا الجدار على طوال الضفة الغربية بطول 725 كيلو متراً» ويصادر ويعزل حوالي 1000 كم2 من أراضي الضفة الغربية، وتحديداً في المنطقة الغربية – منطقة الحوض الجوفي الغربي_ بالإضافة إلى ذلك فهو يعزل حوالي 26 بئرا» جوفيا» خلفه كانت تخدم المواطن الفلسطيني، وتم حفرها قبل الاحتلال، حيث كانت تنتج هذه الآبار ما معدله 4 مليون م3 في السنه أي حوالي 20% من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيون من الحوض الغربي (شكل 4) بمعنى آخر فإن الجدار عزز السيطرة الإسرايئلية على أهم أماكن تواجد المياه للاستخراج في الحوض‌الغربي وقلص كميات المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين وفرض حقائق جديدة على الأرض تضعف أي موقف تفاوضي فلسطيني مستقبلي إن كان هناك أي تفاوض في المستقبل.

من الواضح أن السياسة الإسرائيلية تسعى جاهده إلى تقليص كميات المياه المتاحة للفلسطينيين وتعمل بشكل دؤوب على عدم تمكينهم من السيطرة على مصادر المياه، وعدم السماح لهم بتطوير أي قرارات قد تمكنهم من تغيير الوضع القائم. إضافة إلى ذلك فهي تعمل على زيادة اعتماد الفلسطينيين على المياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية من أجل إبقائهم تحت رحمة المحتل، فتزودهم بالكمية التي تشاء، وفي الوقت التي تشاء من أجل إشغالهم بضروريات الحياة وإشغالهم بالتفكير بكيفية تأمين شربة الماء، وإبقاء معاناتهم كل صيف حيث تقوم بتقليص الكميات المزودة لهم بنسب تصل إلى 40% في بعض المناطق (كعوش، 2012).

4. «المياه في مفاوضات الحل النهائي»:

حددت اتفاقية أوسلو قضايا الحل النهائي بالقدس، المستوطنات، اللاجئين، والحدود والمياه وتكاد، أن تكون مفاوضات المياه هي الوحيدة التي لم تتوقف كونها ترتبط بالعمل اليومي، فقد اضطر الطرف الفلسطيني للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على كل صغيرة وكبيرة، واتسعت هذه المفاوضات لتشمل حتى نقل المعلومات عن الآبار من الجانب الفلسطيني إلى الإسرائيلي في إطار ما يعرف باللجنة المشتركة واللجان الفنية المنبثقة عنها.

بعد هذا العرض الاستهلالي، فإننا نرى أن التفاوض على قضايا المياه يتم في الإطار الآتي:

- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه والسيادة الوطنية وكينونة الدولة، وحقها في السيطرة على مصادرها المائية حيث إن التعاون يتم على المياه المشتركة وليس الوطنية.
- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه وقضايا الحل النهائي الأخرى، فهناك ارتباط عضوي بين حل قضية اللاجئين والنازحين والمياه ، وكذلك الأمر بالنسبة للحدود حيث إن نهر الأردن هو سياسي ومصدر مياه، والقدس تشكل ثقلاً» جغرافيا» ومائيا» وديمغرافيا» لا بد أن يؤخذ بالحسبان، ومياه المستوطنات ليست في الحسبان الفلسطيني، حيث إن الفرضية الأساسية انه لا وجود لمثل هذه المستوطنات في الحل النهائي، والأمر أيضا ينطبق على الترتيبات الأمنية النهائية، حيث لا يجوز بأي لحظة أن نقبل ارتباط أي ترتيبات أمنية بحرية وصولنا إلى مصادر المياه.
- حقوق في نهر الأردن تشمل حق الاستفادة والتخزين والمجاورة والإدارة، وفقا للقانون الدولي واقتداء بالاتفاقيات الدولية المشابهة.
- أي ترتيبات انتقالية يجب أن ترتبط بجدول زمني يحدد فيه الإنجاز لكل مرحلة، ولا بد من تقصير فترة هذه الترتيبات إلى أقصى حد ممكن.

- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى، والذهاب بملف يمكن التسلح به في الحالات المشابهة.

بعد ذكر هذه الملامح الأساسية للتفاوض حول قضية المياه، لا بد من فتح نقاش وحوار جدي في الأوساط الفلسطينية حول المدخل السليم والآلية التي يجب اتباعها، حيث إن هناك جدلاً حول هل المدخل القانوني أو السياسي أو مدخل الحق الإنساني هو الأفضل في مثل هذا الملف، أم الدمج بينها جميعها، وهنا أعتقد أن التركيز على مبدأ السيادة السياسية والولاية القانونية لدولة فلسطينية هو المدخل الأسلم، ولكن التفاسير والتغيرات الفنية لا.

5. لجنة المياه في المفاوضات متعددة الأطراف:

شكلت انطلاقة مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر 1991م رؤية جديدة منطلقها أن السلام في الصراع العربي الإسرائيلي ممكن، ولهذا تبنى المؤتمر أسلوب ثنائية المسار: المسار الثنائي (الأردن- لبنان- سوريا- فلسطين) كل على حدة مع إسرائيل، والمسار متعدد الأطراف الذي يضم بالإضافة إلى الأطراف الرئيسة – أطرافاً دولية إقليمية وغير إقليمية، وهدف هذا المسار إلى تحسس الحلول لمشكلات المنطقة (البيئة، المياه، اللاجئين، التعاون الاقتصادي، والتسلح) والعمل على بناء خطوات تعزز الثقة بين الأطراف، وضع لهذا المسار إطار في يناير 1992 إثر اجتماع اللجنة التوجيهية للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو، وقد حضر هذا الاجتماع ممثلو 47 طرفاً دولياً، و كانت لجنة المياه إحدى اللجان الخمسة التي اتفق عليها رسمياً بين جميع الأطراف.

و اعتبرت لجنة المياه إحدى اللجان التي يمكن من خلالها بناء نموذج للتعاون الإقليمي، من خلال التركيز على الاهتمامات المشتركة والحلول الممكنة تحت مظلة التعاون الإقليمي.

ولهذا اعتبرت هذه اللجنة أنها، ومن خلال ديناميكيتها، وضرورة التقدم في القضايا العملية، ومشاركة الأطراف غير المتنازعة، يمكن أن تساعد في تقدم المسار السياسي والعكس صحيح.

ومن خلال الاطلاع على وثائق الجولات المتعددة لهذا المسار، يتبين أن الراعيين الروسي والأمريكي ركّزا على أن تكون القرارات بالتوافق من جهة، ومحاولة إدماج الدول المانحة كي تكون طرفاً أساسياً في الأفكار كلِّها من جهة ثانية، ومحاولة عدم ربطها بالمسار السياسي .

1. 6 الاتجاهات المستقبلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المياه:

من البديهي القول إن الصراع حول المياه سيكون مرتبطاً» بشكل عضوي بالإطار السياسي وتطوراته، أي أن حل مشكلة المياه سيكون نتاجاً لشكل الكيان الفلسطيني القادم وعلاقاته الدولية والإقليمية، خاصة مع إسرائيل والأردن، كما أن طبيعة التسوية/ الصراع سيشكل العامل الأساسي في الأهمية النسبية / لموضوع المياه في الصراع/ التسوية بالمقارنة مع القضايا الأخرى (القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات وغيرها).

في ضوء هذا الفهم يمكن تحديد الاتجاهات الأساسية للسيناريوهات العامة (الاتجاه العام لكل سيناريو)، وكذلك توليد سيناريوهات تابعة لكل سيناريو عام، يمكن أن تتداخل السيناريوهات التابعة مع السيناريوهات الأساسية، (تداخل السيناريوهات التابعة (التداعيات) بين السيناريوهات الأساسية)، وعلى هذا الأساس، فإن السيناريوهات الأساسية يمكن تحديدها بالتالي:

السيناريو الأول-: سيناريو بقاء الوضع على ما هو (صراع متذبذب):

هذا السيناريو يترتب عليه سيناريوهات (تداعيات) فرعية:

- الفجوة بين العرض والطلب في ظل النمو السكاني المرتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مزيد من تحكم إسرائيل بمصادر المياه وازدياد حاجة الفلسطينيين لشراء مياه من إسرائيل، الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الفرض على الفلسطينيين تحت وطأة الحاجة للذهاب إلى سيناريو التحلية والمشاريع الإقليمية (الأمر الذي له تكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة).
- هيكلية المؤسسات المائية الفلسطينية بما يخدم السياسة الإقليمية والإسرائيلية تحت ضغط الحاجة للمياه.
- إبقاء مناطق السلطة الفلسطينية الحديقة الخلفية .
- زيادة أسعار المياه بشكل كبير ومتسارع وبخاصة إذا ما تم شراء مياه محلاه من إسرائيل.

بناء على ما سبق فإن المؤشرات الدالة على كل سيناريو فرعي هي كالآتي[1]:

السيناريو الفرعي	المؤشر	الدلالات	الميل العام من (-1 3) سلبي / إيجابي
زيادة الفرق بين العرض والطلب	العجز الحالي 400 مليون متر مكعب	زيادة الحاجة لشراء المياه من إسرائيل	(-3)
زيادة تحكم إسرائيل بالمياه	إسرائيل تتحكم بنسبة 85% من المصادر المائية	إستنزاف مصادر المياه المحلية مما يزيد من المؤشر الأول	(-3)
الذهاب إلى طيار التحلية في غزة وشراء مياه محلاه في الضفة	قبول فلسطين بمبدأ الشراء في مذكرة التفاهم التي وقعت في ديسمبر 2013	قبول مبدأ شراء المياه المحلاه	(-2)
إعادة هيكلية المؤسسات المائية	قبول مبدأ خلق شركة مياه وطنية ومصالح مياه إقليمية	ينسجم هذا مع رؤية إسرائيل لزبائن شركات التحلية الإسرائيلية (12 محطة تحلية سيكون هناك زيادة 250 مليون متر مكعب سوقها فلسطين)	(-3)
إبقاء السلطة الحديقة الخلفية لإسرائيل من الناحية المائية	العروض الإسرائيلية لشراء مياه من التحلية زيادة كميات المياه المشتراه سنويا	تدخل القطاع الخاص في صياغة المشاريع المائية الإقليمية بشكل كبير دور شركات متعددة الجنسيات	(-2)
زيادة أسعار المياه وتأثيرها على التنمية	معظم البلديات تعاني من تغطية التكلفة الأمر الذي لا مناص منه هو زيادة أسعار المياه الذي بدأ فعلا	تحول المياه إلى سلعة تجارية وهذا يعزز الدلالات السابقة	(-2)

1 العلامه من 3-1 كقيمه مطلقه

فالفرضية التالية أن مجموع علامات السيناريوهات الفرعية (18) سلبية أو إيجابية، فإن الآثار المترتبة على هذا السيناريو (-15) من 18 أي أن النسبة المطلقة (بالسلب) هي (83%)، وسوف نناقش الآثار المستقبلية المترتبة على هذا السيناريو لاحقا، ولكن هذه السيناريوهات الفرعية ستكون لها دلالات عملية تؤدي إلى معرفة الاتجاه المستقبلي لهذا السيناريو، وبالتالي فإن مصفوفة التأثير المتبادل ستساعد في فهم هذا السيناريو.

	زيادة تحكم إسرائيل	التحلية	إعادة هيكلية المؤسسات	إبقاء السلطة الحديقة الخلفية	زيادة أسعار المياه
زيادة الفرق بين الطلب والعرض	3-	3-	1-	2-	3-
زيادة تحكم إسرائيل	5	3-	1-	2-	2-
التحلية	3-	5	2-	2-	3-
إعادة هيكلية المؤسسات	1-	2-	5	2-	1-
إبقاء السلطة الحديقة الخلفية لإسرائيل	1-	2-	2-	5	1-
زيادة أسعار المياه	3-	3-	1-	2-	5
المجموع	11-	13-	7-	10-	10-

يتبين من مصفوفة التأثير المتبادل أن **التحلية** هي التي ستكون المؤثر الرئيس على اتجاه العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وهذا يتطابق مع ما يأتي:

1. قبول السلطة الوطنية بتوقيع مذكرة تفاهم في ديسمبر 2013 بمبدأ شراء المياه (وهي ستكون مياها» محلاة بالمؤكد)
2. الرغبة الشديدة لدى إسرائيل بتسويق منتوجها من المياه المحلاة.
3. تزايد الضغط من المولين لغرض خيار التحلية على غزة والضفة الغربية (مشروع محطات التحلية في غزة، ومشروع قناة البحرين).
4. زيادة التعاون بين القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي سيوجد شبكة من العلاقات لا يمكن تفكيكها، وستكون العامل الأساسي في الضغط على السياسات الحكومية وصناع القرار.

وفي الإستنتاجات سيتم توضيح التأثير الرئيس لموضوع التحلية على الحقوق المائية الفلسطينية.

السيناريو الثاني-: انهيار السلطة:

بعد تسارع النقاش في الأوساط الأكاديمية والرسمية حول جدوى حل السلطة الفلسطينية، و بفعل عوامل التآكل العديدة في بنية هذه السلطة. ظهرت أسئلة عدة حول آليات التكيف وتعبئة الفراغ ما بعد الانهيار أو كما يسمى «اليوم التالي» فقد كان هدف هذه الورقة الإجابة عن سؤال ماذا عن الخدمات الاساسية « المياه» مثلا: «بعد انهيار السلطة بالرغم من أنه لا يوجد ما يدل بشكل قطعي على حتمية انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها، الا أنه هناك مؤشرات لا بد من أخذها بعين الاعتبار قد تشير الى أنه يمكن أن تنهار ليس

بقرار من أحد فالعمارات الضخمة لا تنهار بقرار، ولكن بتصدعات قد تكون مرئية أو غير مرئية، ومن المؤشرات التي قد تثير الانتباه وتعطي ايحاءات بأن السلطة الفلسطينية هي في مراحل أقرب الى الانهيار المؤشرات الاجتماعية مثل: احساس مجموعات واسعة من الاضطهاد والتهميش، وتنامي ظاهرة العنف غير السياسي، والمؤشرات الاقتصادية كتنامي الفقر وغياب التوازن في التنمية الاقتصادية و المؤشرات السياسية وهي الأهم «فقدان الشرعية في نظر قطاع كبير من السكان، وتدهور للخدمة العامة وانسداد الأفق السياسي، وفشل المشروع»، وتغول الأجهزة الأمنية، وضعف الأحزاب، وتنامي النخب غير المسيسة، والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وعدم تجديد الشرعيات للمؤسسات المختلفة.

من هنا يمكن فهم أن آليات انهيار السلطة قد يسهم فيها أكثر من عامل وقد تأخذ أكثر من شكل، بالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار وفقا لآلياته وشكله والقوى التي من خلفه، والمدة الزمنية التي يستغرقها وعوامل أخرى. فمثلا يرى ابراهيم ابراش[1] »

«بالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، فأننا لا نعتقد أنه يمكن إنهاء السلطة بقرار من المجلس المركزي[2] أو أية جهة في المنظمة، لأن السلطة تمردت على المنظمة، وباتت تسير بقوة دفع غير مستمدة من المنظمة، بل من الجهات المانحة والاتفاقات التي وقعتها السلطة ذاتها مع إسرائيل والجهات الخارجية . وفي حال صدور قرار فلسطيني بحل السلطة، فإن جهات فلسطينية مستعدة لتولي أمر السلطة بعيداً عن

1 وزير ثقافه فلسطيني سابق

2 هناك اعتبارات اقليميه ودوليه قد تمنع حل السلطة او تحدد شكل الحل

منظمة التحرير ،كما أن أي حديث عن حل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في قطاع غزة»

ومن زاويه أخرى يرى جقمان[1] أن انهيار السلطة قد يأتي بسبب استنفاد مهمتها «أن أزمة السلطة تكمن في أنها لا تستطيع أن تحكم لفترة متناهية دون أفق مرئي وواقعي للوصول إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني المعلن للدول ذات السيادة، فالاسم الرسمي للفترة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية هو المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تستمر حتى 1999 تنتهي بمفاوضات الحل النهائي.بالتالي حسب جقمان إن «الغاية من إنشاء السلطة انتهت وتأكلت مشروعيتها (جقمان،2013).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان الآثار المترتبة على انهيار السلطة على قطاع البنية التحتية، خاصة قطاعي المياه والطاقة، وهما يشكلان أهم احتياج أساسي للمواطنين، كما أن هذه الدراسة ستبين الآليات المؤسساتية التي يمكن أن تنشأ في محاوله للتكيف مع الانهيار، وستبين سلبيات هذه الآليات وايجابياتها التي ستملأ الفراغ الناشئ من الانهيار.

أ . الواقع الحالي لقطاع الخدمات المياه:

بعد مصادقة الرئيس على قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه اعيد هيكلية قطاع المياه ليحل مجلس تنظيم قطاع المياه بدلاً عن مجلس المياه الوطني بصلاحيات جديدة واستقلالية كاملة. كما تم اعتبار دائرة مياه الضفة الغربية كمزود مياه على شكل شركة مياه وطنية وبقيت سلطة المياه الفلسطينية بصلاحيات لها علاقة بالسياسات وتنفيذها. بدون الدخول في الإطار التشغيلي.

1 جورج جقمان : استاذ فلسفه جامعة بيرزيت فلسطين

إلا أن الأمر لم يتحسن على صعيد الخدمات حيث تدنى مستوى استهلاك الفرد بنسبة 10-15% وارتفعت اسعار المياه بنسب متفاوتة وخاصة قطاع المياه غير المنظم بشبكات، وزاد الاعتماد على شركة ميكوروت الاسرائيلية كما هو موضح في الجدول.

إن زيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى التحضر في المدن الفلسطينية، وازدياد الحاجة الى الغذاء، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، والاجراءات الاسرائيلية، كلها عوامل زادت في استهلاك المياه بالرغم من أن الاحتلال لم يرفع حصص المياه منذ عدة أعوام إلا بنسبة لا تزيد عن 3% بينما الحاجة تصل إلى زيادة بنسبة **75**%.

ويوضح الجدول أن أقل نسبة اعتماد على شركة ميكروت هي قلقيلية (0.5)، وأعلى نسبة اعتماد هي: (رام الله والقدس والخليل بنسبه تفوق 80%)، وأن معدل اعتماد المحافظات الفلسطينية على الخدمة المسيطر عليها من إسرائيل بشكل مباشر (29.4%) وهذه السيطره في تزايد مستمر (سلطة المياه 2012) .

العوامل التي ستكون مؤثرة على أي آلية فلسطينية لتقديم الخدمات:

1. السيطرة الإسرائيلية على (80%) من مصادر المياه.
2. الازدياد بشكل مضطرد للاحتياجات من خلال الزيادة السكانية، حيث تحتاج الضفة الغربية إلى زيادة تقدر بحوالي 3% زيادة سنوية من المياه.
3. زيادة أسعار المياه في حال شرائها من إسرائيل

4. البيئة الدولية والإقليمية قد تؤدي دوراً كبيراً في نجاح أي إدارة فلسطينية أو إخفاقها.

5. البيئة المحلية (اتفاق الفصائل، مستوى الفوضى، طبيعة وبيئة الإدارة المحلية).

ب. تداعيات "انهيار" السلطة على البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني:

تمثل السلطة بمعناها العام أداة تنظيم التفاعل بين مكونات النسق الذي تديره، الأمر الذي يعني أن غيابها يشكل حدثا تتداعى بفعله تفاعلات لا ينظمها ناظم، لكن الخبرة التاريخية للمجتمعات في مراحل "الأزمة" تكشف عن عملية إحلال الناظم السياسي بناظم اجتماعي تفرزه آليات التكيف الذاتية عبر ما يشبه نماذج "التسيير الذاتي" التي عرفتها المجتمعات في مراحل ما بعد الانهيار.

وتتميز بنية إدارة المجتمع الفلسطيني بأنها بنية مركبة، فهناك السلطة الفلسطينية من ناحية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى،وهو الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقا وأكثر تعقيداً، وهو أمر يستدعي إطاراً نظرياً لضبط إيقاع الاحتمالات المترتبة على الانهيار.

تعتمد الورقه في جزء من تحليلها على نظرية التكيف(Adaptation) الاجتماعي والسياسي (تعتمد آليات التكيف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والخبرة التاريخية لكل مجتمع)، فمنذ انهيار السلطة المركزية في العراق مثلا أعاد المجتمع اصطفافه بالأساس على أساس طائفي، أصبح رجال الدين هم الفئة الأكثر تأثيراً، ثم أعاد المجتمع تركيبة هذا الاصطفاف على شكل أحزاب. وكذلك فلسطين قبل إنشاء السلطة الوطنية استطاع المجتمع الفلسطيني المحافظه على تماسكة تحت الاحتلال من خلال المنظمات الأهلية

والنقابات حيث أدَّت دوراً كبيراً في إدارة حياة السكان، ولكن بمرجعية حزبية وسياسية في أكثر الأحيان[1]، و ضعف هذا الدور بعد قدوم السلطة وبدأ المجتمع المدني بتكييف نفسه ليؤدي دور اللوبيات في أكثر الأحيان).

ومن الأهميه الإشارة إلى أن نظرية التكيف السياسي[2] ترتكز على فكرة مركزية هي أن الكيان السياسي يواجه نمطين من المطالب:

1. المطالب الداخلية: وهي التي يريدها المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..الخ ففي الحالة الفلسطينية هناك ضغوط معيشية على السلطه (دوام انقطاع المياه لفترات طويلة وعدم انتظام الرواتب يجعلها تقبل بكثير من الشروط الإسرائيلية والدولية على مضض).
المطالب الخارجية: وهي متطلبات البيئة الإقليمية والدولية (مطالب القانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والعلاقات السياسية...الخ) مثلا شروط البنك الدولي وغيرها

وعلى هذا الأساس يجد الكيان السياسي نفسه أمام احتمالات هي:

أ- تغليب المطالب الداخلية على المطالب الخارجية (وهنا تظهر ملامح أزمة دولية بين الكيان والمجتمع الدولي) ويسمى التكيف المقاوم

ب- تلبية المطالب الخارجية على المطالب الدولية، ما يعني تنامي احتمالات عدم الاستقرار الداخلي (ويسمى التكيف الإذعاني (Acquiescent adaptation

ج- محاولة الموازنة بين مطالب الداخل والخارج،وهو ما يحتاج لقدر من الإمكانيات من ناحية ، وقدرة من البراعة الدبلوماسية ويسمى التكيف التعزيزي.

1 ارتبطت النقابات والمؤسسات الفلسطينيه في الداخل مع فصائل منظمة االتحرير في الخارج

2 انظر التفاصيل في

James Rosenau-The Study of Political Adaptation,Frances Pinter,London,1981.pp.56-88

د-التكيف الوقائي: وهو الذي يعتمد على الدراسة المستقبلية بهدف ترجيح أحد الاحتمالات والعمل على الاستعداد للتعامل معه لحظة حدوثه في المستقبل. Preservative adaptation

ولمعرفة العامل الأكثر تاثيراً في آليات التكيف تم الاستعانة بتقنية دولاب المستقبل[1] ، ثم تحديد أهم التداعيات التى ستنشأ نتيجة هذا العامل.

ج.احتمالات انهيار السلطه والعوامل المؤثرة :

الاحتمال الأول- نقص التمويل المالي:

إن إمكانية وقوع مثل هذا الاحتمال مرتبط بعوامل عدة أساسية منها تآكل شرعية السلطة الوطنية بالتالي النقص الحاد في التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيأتي بنتائج سلبية على البناء المؤسساتي للسلطة الوطنية وهذا سيؤدي إلى:

1. عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين لديونهم كما حدث في فترات عديدة ولكن في هذه الحالة سيكون بشكل أعمق، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار الخدمات وتوفير الحاجات الأساسية من المياه
2. قطع المياه عن العديد من المناطق الجغرافية وستكون المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل في تأمين المياه والطاقة هي الأكثر عرضة (الخليل، رام الله، ريف القدس، بيت لحم)، وسيليها المناطق الأخرى فيما يتعلق بتوفير الكهرباء.

1- يمثل المنهجية الأكثر قابلية لرصد تداعيات الانهيار على أي قطاع من قطاعات التفاعل في المجتمع ومن ضمنها البنيه التحتيه (تقوم الفكرة المركزية لتقنية دولاب المستقبل على اختيار حدث أو واقعة معينة ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة ومن هنا فان الأهمية لها أنها تساعد على رصد الآثار غير المباشرة والتي من الممكن أن تصل لها دون المرور بالآثار المباشرة.

3. زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات، وهذا سيؤدي إلى استقالة العديد من المجالس البلدية والقروية وقد يؤدي هذا إلى حالة من الفوضى وستكون هذه العملية تدريجية ومتزايدة مع نقص الخدمات.

الاحتمال الثاني- استقالة السلطة الفلسطينية دون بديل:

في حال حدوث هذا الاحتمال وهو الأقل احتمالاً بناء على الحديث مع العديد من السياسيين، وفي رصد لتصريحات عديدة، فإن النتائج ستكون كارثية، خاصة أن جمهور المستفيدين بشكل مباشر من السلطة سيمانع هذا الاحتمال كما أن طبيعة بنية السلطة لن تسمح بمثل هذا الخيار (المصالح، الخوف من المجهول وغيره) وفي حال حدوث هذا الاحتمال (Low probability high impact) فإن حالة من الفوضى ستؤدي إلى انهيار في الخدمات الأساسية (المياه)، وذلك باحتمالية توقف الجهات المزودة للخدمات عن العمل.

الاحتمال الثالث- صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني:

إن عدم اتفاق فلسطيني على تجديد دور السلطة المستقبلي وقيام حالة من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني حول دور السلطة، سيؤدي إلى تآكل في شرعيتها، وفي هذه الحالة سيحدث تخبط شديد في إدارة مرافق البنية التحتية وستحاول إسرائيل استغلال حالة الصراع لتأجيجها بين الفصائل الفلسطينية، باستخدام التزويد بالمياه لتقوية الجهوية والفئوية وإعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.

الاحتمال الرابع- حل السلطة بقرار من الاحتلال الاسرائيلي:

إن استعراض تاريخ السلطة الفلسطينية، وتعامل إسرائيل معها منذ إنشائها يدل على أن إسرائيل غير معنية بحل السلطة، لكنها حريصة أن تبقى هذه السلطة رهينة وضعيفة بالتالي (كما حدث في أموال الضرائب) ستكون

السلطة في حالة ضعيفة جداً دون الحاجة لحلها، الأمر الذي سيؤدي الى ضعف الخدمات وفي تطوير البنية التحتية، وعدم قدرة السلطة الوطنية على التعامل مع الحاجات المتزايدة لكميات من المياه الأمر الذي سيثير حالة من الاحتجاجات الشديدة، الأمر الذي قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية إلى حل نفسها (حيث من المتوقع أن يكون احتياج الشعب الفلسطيني من المياه ما يقارب 500 مليون متر مكعب) وهذه الكمية من المستحيل توفيرها في ظل الظروف الحالية أي بقاء سلطة مقيدة باحتلال يتوسع تدريجياً.

الاحتمال الخامس- انتفاضة ثالثة:

تشير المعطيات السياسية والاجتماعية كافة إلى ضعف احتمالية وقوع مثل هذه الانتفاضة وذلك للأسباب الآتية:

1. المظاهر والنتائج السلبية المرتبطة بالذهن الفلسطيني للانتفاضة الثانية
2. عدم رغبة السلطة الوطنية بحدوث مثل هذا الاحتمال
3. قدرة إسرائيل على التكيف مع هذا الخيار

ولكن في حال حدوثه سيمنع العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه الأمر الذي سيؤدي الى:

1. قطع خدمات المياه عن هذه التجمعات
2. انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة من جهة (لأسباب منها المصالح السياسيه والصراع الداخلي) وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الاسرائيلية من جهة ثانية

الاحتمال السادس- تضافر العوامل أو ما تسميه الدراسات المستقبلية (Synergy):

قد يكون تجمع أكثر من عامل هو السبب الرئيس في حدوث انهيار السلطة ومن هذه العوامل:

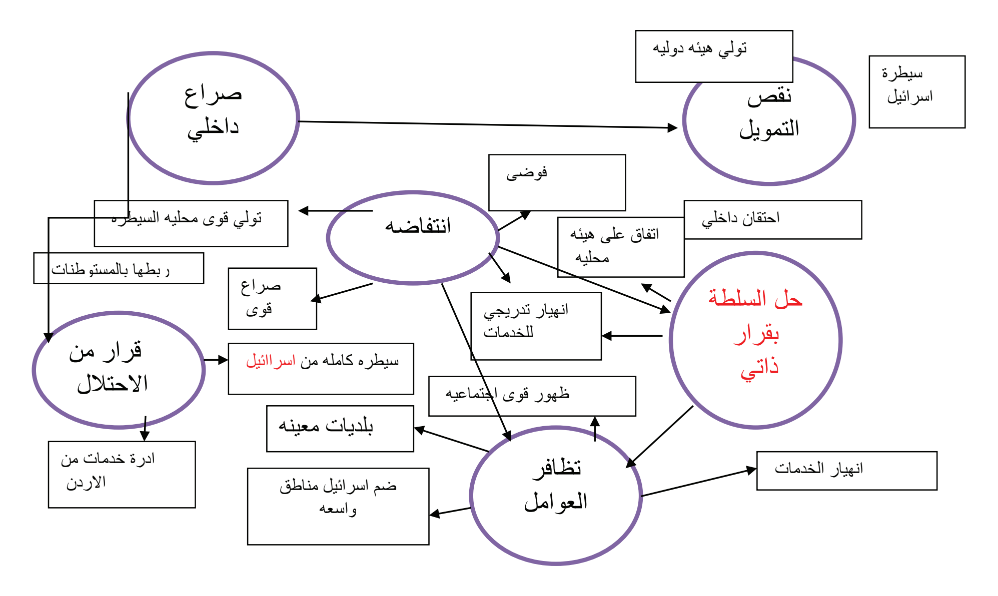
- انسداد الأفق السياسي وفشل المشروع السياسي
- تآكل شرعيتها السياسية والاجتماعية
- نقص التمويل وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها
- الصراعات الداخلية وتفككها من الداخل
- اشتداد الأزمة بين الفصائل الفلسطينية
- ظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بحل السلطة
- رغبة إسرائيلية بضم أغوار ومناطق واسعة من منطقة ج

إن حدوث هذه العوامل مجتمعة أو جزء كبير منها سيؤدي بالضرورة إلى انهيار السلطة، الأمر الذي سيحدث إرباكا كبيرا في خدمات البنية التحتية، وهذا الإرباك ستكون نتيجته مرهونة لآليات التكيف التي سنتحدث عنها لاحقا.

المتغيرات	انتفاضة	نقص التمويل	استقالة السلطة	صراع داخلي	حل السلطة بقرار اسرائيلي	
انتفاضة	*	1+	2+	1+	2+	6+
نقص التمويل	3+	*	2+	1+	3-	3+
استقالة السلطة	2+	3+	*	2+	0	7+
صراع فلسطيني داخلي	3-	2-	2-	*	2+	5-
حل السلطة بقرار اسرائيلي	3+	1+	0	1+	*	5+
	5+	3+	2+	5+	1+	16

طبقا للمؤشرات الكمية، فإن أكثر العوامل تأثيراً على انهيار الخدمات هو استقالة السلطة الفلسطينية، وأكثر المتغيرات تأثراً هو احتمالات حدوث انتفاضة أو حدوث صراع داخلي (وكل من المتغيرين يتضمن نوعا من الفوضى في إدارة المرافق) وهو ما يترتب عليه تداعيات تظهر في بنية دولاب المستقبل المرفق.

دولاب المستقبل (المدى الزمني حتى 2030)



د. آليات التكيف:

نتيجة التجربة الطويلة والقدرة المكتسبة للشعب الفلسطيني فقد تولدت لديه قدرة على خلق آليات التكيف مع كافة الاحتمالات، بالتالي فإن الآليات التي يمكن أن تحدث في حالة انهيار السلطة:

- **تولي سلطات الاحتلال إدارة المرافق:** هذه الآلية لإدارة المرافق ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني، ولكن طبيعة هذا الخيار ليس بالضرورة أن يكون كما كان الحال قبل قدوم السلطة الوطنية رغم أن الإدارة المرئية التابعة للاحتلال، ما زالت قائمة وتمارس صلاحياتها كافة في مناطق (ج) وستتمكن من إعادة التشغيل بشكل سريع، وسيكون انعكاس ذلك على البنية التحتية كما يأتي:

1. انهيار الهياكل المؤسساتية التي أقامتها السلطة الوطنية.

2. إعادة هيكلية آليات تقديم الخدمات خاصة قطاع المياه.
3. توسيع صلاحيات شركتي» ميكروت «للمياه وشركة «كهرباء اسرائيل».
4. التحكم في كميات المياه التي تفتح للتجمعات السكانية الفلسطينية.
5. إعطاء دور كبير وفاعل للموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية.

- **تولي الأردن إدارة المرافق:** (على غرار تولي الأردن إدارة المقدسات)، تستطيع الأردن بشكل عملي إجراء ترتيب لادارة المرافق العامة وخدمات البنية التحتية على غرار ما حدث في اتفاقية إدارة المقدسات، ولكن هذه الآلية مرهونة بقبول إسرائيل، حيث إنها تتحكم بشكل كبير في المياه، 80% من مصادر المياه 36,5% من كميات التزود بالمياه.

- **قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة** لإدارة المرافق أو ادارات محلية في كل منطقة هذه الآلية مرتبطة أيضا بمدى قبول إسرائيل لهذه الآليات، وقد تكون هذه الإدارات مقبولة إذا لم تعط إسرائيل موافقتها عليها كما حدث مع انتخابات البلديات عام 1976، بالتالي ستصبح هذه الإدارات مشلولة وغير قابلة للحياة، حيث إن إسرائيل هي التي ستتحكم بالبنية التحتية وفي حال موافقة التنظيمات على هذه الإدارات وقبول إسرائيل فيها ستكون شرعيتها الاجتماعية في المستوى الأدنى، الأمر الذي سيعوق قدرتها في تقديم الخدمات.

- **ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيا** هذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية، فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية مرتبط بشبكة البنية التحتية للمياه التي هي نفسها تخدم المستوطنات، وتتحكم المستوطنات بهذه الشبكات. وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء حيث إن الشبكة التي تخدم المستوطنات هي نفسها الشبكة التي تخدم شمال الضفة الغربية وجنوبها ودمج هذه الشبكات مع إدارة المستوطنات أمر في غاية السهولة من الناحيه الفنية.

- **تولي إدارة دولية من خلال الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو دولة اسلامية (تركيا)** أو الاتحاد الأوروبي إدارة المرافق، هذه الآلية ممكنة، ولكن مشروطة بتعاون إسرائيل وقد تقبل إسرائيل بإدارة الخدمات دون أي تواجد له معنى سياسي أو سيادي ويقتصر على الدور التمويلي .
- **اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة وتولي الهيئات الدولية للمساعدة** (وهو أمر مختلف عن البند السابق) حيث في هذه الآلية فقط يتم شراء المياه ودفع أثمانها إما للإدارة المدنية الإسرائيلية أو للمزود الإسرائيلي مباشرة (ميكروت).

الفوضى:

هذه الحالة ليست افتراضية، حيث إنها حدثت في مواقع كثيرة (الصومال والعراق مثلا) وقد تستمر الفوضى مدة ليست قصيرة بعدها يصار إلى تدخل إما إسرائيلي أو دولي أو إحدى الآليات السابقة، وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة على إدارة الخدمات، مما سيؤدي إلى مشاكلات اجتماعية لا حصر لها.

٦. **آليات الانهيار، قد يتم انهيار السلطة بإحدى الآليات الآتية:**

1. أن تُغيَّب السلطة بشكل تدريجي وهذا ممكن من خلال حل الإدارات ذات الطابع السياسي والإبقاء على شبه إدارة مدنية فلسطينية تدير المرافق، أو إبقاء البلديات وشركات توزيع المياه على حالها.
2. الانهيار المفاجئ لكل الإدارات، وهذا سيحدث الفوضى ما قد يؤدي الى الآتي:
   - توقف الخدمات وحدوث فوضى في التعامل مع المصادر المحلية وخاصة المياه.
   - بروز قوى مجتمعية تسيطر على الإدارات، المرافق والخدمات .
   - تدخل إسرائيلي لإعادة احتلال المناطق وضمها بشكل فعلي وإنشاء هياكل جديدة (تجربة تعيين لجان بلديات).

هـ. تحديد التداعيات لكل آلية تكيف:

لكي يتم معرفة على آليه التكيف الأقرب الى الحدوث والتعرف على تداعياتها والإيجابيات والسلبيات لا بد من تحديد التداعيات بشكل منهجي وقد استخدم دولاب المستقبل واستطلاع الرأي لدى الخبراء لهذا الغرض.

الآليه الأولى- تولي سلطات الاحتلال إدارة المرافق:

1. **الانعكاسات المؤسساتية:**

- ستكون للإدارة العسكرية (الإدارة المدنية) صلاحيات إدارة قطاعي المياه والطاقة.
- سيتم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين في كل من سلطة المياه وسلطة الطاقة، وقد يستوعب عدد كبير منهم في الإدارة المدنية.
- سيصار إلى إعادة تفعيل الأوامر العسكرية الخاصة بالمياه والطاقة.

الانعكاس على مستوى الخدمات: من البديهي أن يصار إلى تقديم خدمات إلى السكان الفلسطينيين بناء على الوضع الذي سينشأ، وحيث إن اسرائيل ستكون صاحبة الولاية على هذه المناطق، فإنها ستتولى بشكل كامل مسؤولية الخدمات للسكان، وهذا لن يحدث تغييراً كبيراً على الوضع القائم في قطاع الطاقة، وقد يؤدي إلى انهيار هياكل مؤسسات السلطة القائمة في قطاع المياه التي تؤدي خدمات مثل مجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه التي أنشئت حديثاً، وتعيد سلطات الاحتلال الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمعنى إبقاء البلديات كمزود رئيس من خلال الشركاء من شركة ميكروت وإحالة الخدمات لكافة المناطق التي انشأت فيها مزودي خدمة جديدة إلى « دائرة مياه الضفة الغربية» التي ما زالت موجودة وتمارس مهماتها تحت إدارة الحكم العسكري الإسرائيلي، وستبقى هذه الدائرة وبالتنسيق مع شركة ميكروت الإسرائيلية المشغل الرئيس لقطاع الخدمات من

حيث الصيانة والتشغيل اليومي.

أما في قطاع الطاقة فلن يحدث تغيير يذكر كما ذكر سابقا حيث ستستمر الشركة القطرية الإسرائيلية بالاستمرار في تزويد الخدمة، وستكون إسرائيل أيضا هي المزود الرئيس للوقود كما هو الحال عليه الآن.

2. **التداعيات على المدى البعيد:** من المحتمل على المدى البعيد أن يتم ربط مزيد من القرى والتجمعات الفلسطينية بالمستوطنات، الأمر الذي يجعل تحكم المستوطنين بالخدمات أمراً في غاية الخطورة.

الآليه الثانية- قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار إدارة بديلة لإدارة المرافق أو أن يقوم المجتمع بتنظيم نفسه:

استناداً إلى التجربة الفلسطينية في انتخابات عام 1976 حيث تم انتخاب مجالس بلدية وطنية وبعد فترة قامت سلطات الاحتلال بحلها وتعيين لجان بلدية، ولهذا فإن هذا الخيار محفوف بمخاطر الفشل، الأمر الذي يعكس نفسه على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، خاصة ضعف الخدمات، وبناء عليه فإن هذا الخيار مرهون بموقف إسرائيل من جهة والاتفاق الفلسطيني بعدم تسييس اللجان المتفق عليها من جهة ثانية، وقد يكون لهذا الخيار التداعيات الآتية:

1. عدم اتفاق الفصائل والقوى الاجتماعية بالتالي سيكون هناك فوضى في تقديم الخدمات.
2. قطع المياه بشكل مستمر بسبب تخريب في البنية التحتية (سرقات أو شبك غير منظم) ما يؤدي الى اتخاذ الشركات الإسرائيلية تدابير بقطع الخدمات.
3. حال تحقيق هذا الخيار قد ينشأ سوء إدارة لمثل هذه الخدمات، إما بسبب عدم كفاءة اللجان المختارة لإدارة هذه الخدمات أو لأي أسباب أخرى.

الآلية الثالثة- ربط المرافق بالمستوطنات:

قد يكون هذا الخيار هو الأكثر تعقيداً وصعوبة من الناحية العملية، حيث ستكون المستوطنات هي المتحكم بإدارة الخدمات، وقد تساعد إسرائيل (الحكومة) المستوطنات في أخذ هذا الدور، وذلك من أجل خلق شرعية لهذه المستوطنات من جهة، ولإحداث تطبيع بالقوة بين لجان محلية ومجالس خدمات المستوطنات، الأمر الذي سيحدث «إنشقاقاً» في الشارع الفلسطيني حول آليات التعامل مع هذه الخدمات، وبالتالي فإن الأمر قد يتطور إلى صراع داخلي فلسطيني خاصة في سياق حالة الإحباط والتشكيك التي ستنشأ، وهناك في الوقت الحاضر واقع بأن «عدداً كبيراً» من القرى والتجمعات الفلسطينية تخدم من البنية التحتية للمستوطنات نفسها، وخاصة في شمال وجنوب الضفة الغربية في حالة المياه.

إن هذا الخيار سيؤثر ليس فقط على تقديم الخدمات ونوعيتها ولكن سيحدث تغييرات بنيوية في البنية التحتية بحيث يصبح مع الزمن التحكم في الشبكات والخطوط الرئيسة بأيدي المستوطنين ولا يستغرب أن يقوم المستوطنون بإنشاء شركات خاصة لتوزيع وإدارتها هذه الخدمات، كما حدث في مستوطنة أرئيل، حيث أنشأ المستوطنون شركة خاصة لنقل المياه العادمة من المستوطنة إلى داخل إسرائيل، وكذلك الأمر يفكر به في الإطار لإدارة محطة تنقية النبي موسى، والجدير بالذكر أن محطة تنقية المياه العادمة في بلدية البيرة تقوم بعمل تنقية لمستوطنة بسغوت المقامة على أراضي مدينة البيرة.

وفي مقال نشرت: عميرة هاس في صحيفة هآرتس الاسرائيلية أشارت الى أن السلطة الفلسطينية أسهمت بشكل أو بآخر بتعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، وأضافت أن أغلب المشاريع الكبرى لتوسعة شبكة

البنى التحتية في المستوطنات التي طوِّرت بين 1995-2008 حظيت بموافقة السلطة، وفي بحث للباحث البريطاني جان سلبي، الذي استند فيه إلى 142 محضرا «للجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة أن السلطات الإسرائيلية حرصت دائما» على ربط البنية التحتية للمستوطنات بالشبكة الفلسطينية، وما يهمنا هو أن التفكير بالسيطرة على البنية التحتية الفلسطينية موجود في ذهن صانع القرار في الحكومة الاسرائيلية، ولدى قادة المستوطنين، ولم يبق الأمر في إطار النظر حيث بالفعل فإن المستوطنين استولوا على 30 نبعا لمياه الشرب في الضفة الغربية وهناك حوالي 26 نبعاً يتم التخطيط للاستيلاء عليها بإعلانها مناطق محظورة على الفلسطينيين وسيزداد هذا الأمر بازدياد ضعف السلطة الفلسطينية، وزيادة عدد المستوطنين، وقد يسهم توسع البنية التحتية السياحية للمستوطنات في زيادة الرغبة لدى المستوطنين بالاستيلاء على البنية التحتية ومصادرها في الضفة الغربية وبخاصة الينابيع.

الآلية الرابعة- تولي إدارة دولية أو إسلامية أو عربية إدارة الخدمات سواء بالتمويل أو بالإدارة المباشرة:

هذه الآلية ممكنة من الناحية النظرية، لكنها في غاية الصعوبة من الناحية العملية، وقد يفتقر دور المؤسسات الدولية على التمويل وضمان استمرار الخدمات بدفع أثمان الخدمة لإسرائيل كما هو الحال في شركة كهرباء غزة الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتسديد أثمان الوقود لتوليد التيار الكهربائي.

وقد ينشأ من هذا الخيار تعقيدات قانونية كثيرة، وقد اقتصر الدور الدولي والعربي على تقديم المساعدات الإنسانية عند قيام إسرائيل بالانسحاب من غزة، وبعد انقلاب حماس « انهيار السلطة الشرعية» استمر هذا الدور من دون طرح لإدارة دولية لقطاع غزة كمرحلة انتقالية لإنهاء حالة الخلاف الفلسطيني على الحكومة الشرعية. الأمر الذي يشير إلى صعوبة التدخل الدولي بشكل عضوي

في حالة انهيار السلطة، الأمر الذي سيؤدي الى تردي الأوضاع المعيشية، ويجعل المجتمع الدولي يتعامل بشكل إنساني فقط في الفراغ الذي سينشأ من انهيار السلطة، والجدير بالذكر انه في حال اتخذت منظمة التحرير قراراً بحل السلطة، فانها ستخبر المجتمع الدولي بذلك، الأمر الذي قد لا يحظى بموافقة بالتالي عزوفه عن أي تدخل وسيقتصر في هذه الحالة تدخله على الشكل الإغاثي كما ذكر سابقا .

الآلية الخامسة- الفوضى:

قد يكون هذا الخيار هو الأسوأ، ولكنه عالي الاحتمالية Low Probability High Risk حيث إن السؤال المركزي في هذا السناريو مرتبط بشكل كبير في آلية انهيار السلطة، فإذا كان بقرار من منظمة التحرير، فان نتائجه باتجاه الفوضى أقل بكثير ممّا لو كان القرار اسرائيلياً، أو إذا كان الانهيار بفعل تآكل إدارات وقدرة السلطة، وفي حالة هذا الخيار، فإن تداعياته على البنية التحتية قد تكون الآتي:

1. الفوضى في أداء الخدمات وبروز نزاعات اجتماعية عديدة .
2. تزايد حالات الاعتداء على البنية التحتية.
3. ارتفاع نسبة عدم الدفع للخدمات، بالتالي توقف الخدمة في كثير من المناطق.
4. قد يكون لخيار حل السلطات تبعات بتوقف المساعدات الدولية، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار كثير من الخدمات لعدم قدرتها على دفع مصاريف التشغيل والصيانة.

و-دور الفاعلين الأساسيين ما بعد الانهيار في تقديم الخدمات:

إن تعدد الفاعلين الأساسيين في تقديم الخدمات ما بعد الانهيار، سيعقد الموضوع بشكل كبير، لأنه مرتبط بالقدرة والفاعلية لهؤلاء الفاعلين التي ستتأثر

سلباً أو إيجاباً بانهيار السلطة، ويمكن تحديد الفاعلين في ستَّ مجموعات.

1. مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: رغم الخبرة الطويلة في العمل التنموي والقدرات اللوجستية ومرونة اتخاذ القرار فيها، إلا أن خبرتها في تقديم خدمات المياه محدودة جداً، خاصة عند الحديث عن التجمعات السكانية الكبيرة، وقد يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون رديفا لأي إدارة محلية بديلة أو لمؤسسات الحكم المحلي، وقد تشكل أيضا آلية لتوفير الدعم المالي لضمان مصاريف التشغيل والصيانة، كما أن لها دورا» أساسيا» في تشجيع المجتمع الدولي في التدخل المباشر في ضمان حصول المواطنين على الخدمة من خلال الدعم والمناصرة وتجنيد الأموال اللازمة لذلك.

2. هيئات الحكم المحلي: من المفترض أن تؤدي مؤسسات الحكم المحلي دوراً أساسياً في تقديم الخدمات، وهي ستشكل الجسم الأساسي لضمان استمرار هذه الخدمات، هذا الأمر مرهون بالآتي:

- شرعية هيئات الحكم المحلي
- مدى تعاون المجتمع معها، خاصة إذا كانت معينة من دون توافق سياسي واجتماعي.
- قدرتها المالية والادارية
- رغبة إسرائيل في استمرار تقديم خدمة المياه اليها

رغم كل ما ذكر فقد تشكل هيئات الحكم المحلي المعينة خياراً استمرار الخدمات وقبول فلسطيني لها على مضض لها كما حدثت في أواخر السبعينيات، حيث قامت إسرائيل بتعيين لجان هيئات محلية وتعامل معها المواطنين بشكل طبيعي رغم عدم شرعيتها.

1. المؤسسات الدولية: قد تؤدي المؤسسات الدولية دوراً أساسياً في ضمان

التمويل، وإدخال مواد الصيانة والتشغيل، وقد تمارس هذا الدور برضا إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المؤسسات ستبقى قدرتها محدودة في كثير من الأمور الأساسية لتقديم الخدمة مثل: جمع الفواتير والتعامل مع القضايا اليومية من تشغيل وصيانة، وقضايا الاعتداء على الممتلكات العامة والبنية التحتية

2. إسرائيل والمستوطنات: ليس من المبالغة أنهما اللاعبان الأساسيان في قطاع البنية التحتية وتصرفات الحكم العسكري والمستوطنين هو الذي سيمكن أي إدارة محلية أو مؤسسة دولية من العمل.

3. حيث إنهم يسيطرون على مصادر المياه، ومن الممكن أن يستغل المستوطنون الوضع الذي سينشأ لتوسيع نفوذهم ومناطقهم وإحكام سيطرتهم على الآبار ومحطات التوزيع وغيرها.

4. القطاع الخاص: سينطوي انهيار السلطة على خسائر كبيرة تطال كافة مناحي الحياة الاقتصادية كافة، وسيعاني القطاع الخاص من مشكلات عديدة ولكن في مجال البنية التحتية سيكون غير قادر على:

- توريد قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة وعدم ضمان تسديد كلفة التزويد ..
- إن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة الذي سيحدثه انهيار السلطة، بالتالي فقد آلاف الأسر لدخلهم، سيشكل عبئاً على القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في المساعدة في تقديم مشاريع للبنية التحتية.
- لن يستطيع بأي حال من الأحوال القطاع الخاص بإدارة قطاع الخدمات لأسباب عدم توافر الخبرة أو الخوف من الفشل أو نقص التمويل اللازم لإدارة هذه الخدمات.

- المصالح والشركات القائمة على الخدمة (مصالح المياه) تؤدي هذه المصالح في قطاع المياه أهمية كبيرة مثل مصلحة مياه محافظة القدس، ومصلحة مياه بيت لحم وغيرها. فإن تقويتها أمر في غاية الأهمية.

السيناريو الثالث- قيام دولة فلسطين:

يفترض هذا السيناريو أن الدولة الفلسطينية ستكون كاملة السيادة على كامل حدود عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ولها سيطرة وسيادة على مصادرها المائية كافة، وحصلت على حقها في نهر الأردن، وتقيم علاقة متكافئة مع الدول المجاورة والمشاطئة لنهر الأردن، وتشارك إسرائيل في المياه المشتركة وفقا للقانون الدولي، و حالة حصول هذا السيناريو، فإن السناريوهات الفرعية ستكون:

1. ستكون فلسطين قادرة على تلبية الطلب على المياه حتى عام 2030 وذلك أن فلسطين لديها 650 مليون متر مكعب مياه جوفية و 257 حقوقها في نهر الأردن أي أن حوالي 800 مليون متر مكعب طاقتها السنوية المتجددة من المياه.
2. ستستثمر فلسطين مصادرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيتيح لها تطوير مصادر مياه غير تقليدية
3. أسعار المياه ستنخفض بشكل ملحوظ
4. سيتم استخدام حوالي 150 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في الزراعة:

   1. التحلية لن تكون ضرورية، وحتى في قطاع غزة حيث سيتمكن إنتاج الغاز من إنتاج تحلية فلسطينية غير استيراد مياه محلاة من إسرائيل وسيكون هذا الخيار غير مطروح.

وستكون هذه السيناريوهات الفرعية ذات توجهات مستقبلية على الشكل الآتي الذي يظهر في الجدول الآتي:

السيناريو	المؤشر	الدلالة	الميل العام
العرض والطلب	تلبية الاحتياجات المائية بنسبة 100% حتى عام 2030	توفير الخدمة يعزز شرعية الدولة	+3
إرتفاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	توفير المياه بنسبة 100% لمدة 24 ساعة يوميا	ارتفاع مستوى الحياة	+3
أسعار المياه ستنخفض	تتناسب مع قدرة الناس على الدفع	توفير الخدمات الأساسية بأسعار معقولة	+3
تعاظم المصادر المائية الفلسطينية غير التقليدية	إستدامة المصادر والحفاظ على البيئة	حكم صالح لمصادر المياه والبيئة الوطنية	+2
التحلية	خيار وطني بدون تدخل أي طرف خارجي	توفير المياه الوطنية في قطاع غزة	+2
			13

يلاحظ من الجدول أعلاه أن خيار قيام الدولة الفلسطينية له دلالات إيجابية بنسبة 86% وسوف نوضح هذه الدلالة لاحقا

العامل /التاثير/التاثر																
1. العوامل الفنيه																
	العرض والطلب	اسعار المياه مرتبطه باسعار الوقود	الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه	الاطار المؤسساتي	التحليه وطنيا	القدره على التكيف الاجتماعي	توفر المصادر غير التقليديه	رغبة اسرائيل في السيطره على المصادر	استخدام المياه كوسيلة ضغط	رغبة اسرائيل تقليل قدرة فلسطين على انتاج الغذاء	تسويق مياه التحليه	رغبة الدول المانحه في مشاريع اقليميه	دور القطاع الخاص	دور الشركات عابرة الحدود	حاجة فلسطين لدعم	
العرض والطلب	0	-1	-1	0	-1	1	1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-9
اسعار المياه مرتبطه باسعار الوقود	-1	0	-1	1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-12
الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه	1	0	0	0	-1	-1	1	-1	-1	1	-1	-1	-1	-1	-1	-6
الاطار المؤسساتي	-1	-1	-1	0	1	1	1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-8
التحليه وطنيا	1	-1	-1	1	0	-1	1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-8
القدره على التكيف الاجتماعي	1	-1	-1	1	1	0	1	1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-3
توفر المصادر غير التقليديه	1	1	1	1	1	-1	0	-1	-1	-1	-1	-1	1	-1	-1	-2
2. العوامل السياسيه																
رغبة اسرائيل في السيطره على المصادر	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-14
استخدام المياه كوسيلة ضغط	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-1	-1	-1	-14
رغبة اسرائيل تقليل قدرة فلسطين على انتاج الغذاء	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-1	-1	-14
تسويق مياه التحليه	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-1	-14
3.عوامل خارجيه																
رغبة الدول المانحه في مشاريع اقليميه	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0		-13
دور القطاع الخاص	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	0	-12
دور الشركات عابرة الحدود	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-14
حاجة فلسطين لدعم	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-15
	-6	-11	-12	-4	-8	-10	-4	-13	-14	-11	-14	-14	-11	-11	-13	

النتائج:

تبين من دراسة السيناريوهات من حيث إيجابيات كل منها وسلبياته أن خيار الدولة المستقلة ذات السيادة هو الأفضل، ولكن ما احتمالية درجة وقوعه حتى عام 2030م ، وما السيناريو الأكثر احتمالاً لدراسة احتمالية لكل من هذه السيناريوهات سوف نأخذ المؤشرات الآتية ونضعها في دولاب المستقبل لمعرفة إحتمالية الحدوث حتى عام 2030.

1. رغبة إسرائيل في السيطرة على مصادر المياه.
2. رغبة إسرائيل في إيجاد سوق فلسطيني لمياه التحلية الإسرائيلية.
3. استغلال المياه كأداه ضغط سياسي.
4. عدم وجود مياه يجعل الطرف الفلسطيني سوقاً للمنتجات الزراعية الإسرائيلية.
5. مؤشرات قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
6. إرتباط قضية المياه بالقضايا الأخرى (القدس، الاستيطان، اللاجئين، الحدود).
7. هشاشة المؤسسات الفلسطينية.
8. التأثير القوي للدول المانحة في السياسات المائية الفلسطينية.
9. رغبة الدول المانحة في التعاون الإقليمي وإدماج إسرائيل.
10. العوامل الذاتية الفلسطينية (طموحات القطاع الخاص في مشاريع إقليمية كقناة البحرين وغيرها).

تبين من مصفوفة التأثير المتبادل أن العوامل الأكثر تأثيراً في الصراع وهي بدرجة متساوية من التأثير هي:

1. حاجة فلسطين للدعم.
2. رغبة الدول المانحة في المشاريع الإقليمية على حساب الحقوق الوطنية.

3. تسويق خيار التحلية غير الوطني.

4. استخدام المياه كوسيلة ضغط سياسي.

بينما العوامل الأقل تأثيرا في الصراع هي:

1. توفير المصادر غير التقليدية وطنيا.

2. الإطار المؤسساتي والقانوني.

وهناك عوامل قد تؤدي دورا إيجابياً/ سلبياً في تأجيج أو تبديد الصراع حسب استغلالها، ومن أي طرف مثل القدرة على التكيف الاجتماعي، دور الشركات عابرة القارات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الاتجاه العام هو أن جميع العوامل سلبية التأثير على الصراع، وهذا ما يرجح السيناريو الأول وهو الأكثر احتمالاً في الحدوث، أي بقاء الوضع على ما هو عليه ومزيداً من السيطرة على مصادر المياه، وتحويل الفلسطينيين إلى زبائن بدلاً من مواطنين أي سوق لمحطات التحلية الإسرائيلية. وهو حسب المعطيات التي ذكرت أن الدلالات السلبية هي الأكثر في هذا السيناريو.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. ابراش، ابراهيم. مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بالدوله : ورقة عمل قدمت الى مؤتمر مؤسسة مسارات: ما العمل بعد عشرين عامًا على اتفاق أوسلو.16 تشرين ثاني 2013.

2. الخالدي، أحمد: حل السلطة الوطنية- المبررات، التبعات والمحاذير، ندوة طاولة مستديرة عقدتها مؤسسة ماس بتاريخ 2011/10/28.

3. الوقائع الفلسطينية –قانون المياه.

4. جقمان، جورج (2013)، هل استنفذت السلطة الفلسطينية دورها. شؤون فلسطينية، عدد 252 ربيع 2013 ص 148-148.

5. جقمان، جورج، (2012) أزمة النظام السياسي الفلسطيني في كتاب فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل. جميل هلال، محرر مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

6. هاس، عميرة (2013): السلطة الفلسطينية أجبرت على توسيع البنية التحتية للمستوطنات – مقال في هآرتس 2013/4/7.

7. تقرير ملخص حول مشروع الاصلاح لقطاع المياه الفلسطيني – منشورات 2011

8. دائرة الاحصاء المركزية 2013.

9. مكتب الأمم المتحدة للمساعدات الانسانية تأثير استيلاء المستوطنين على ينابيع المياه في الضفة الغربية. رام الله(2012).

10. منشورات سلطة المياه -2012 تقرير التزود لعام 2010.

11. عبد الحي .وليد(2007) . مناهج الدراسات المستقبليه الحديثه مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه .

ثانياً ـ المراجع الانجليزية:

1. Johnson Gerry, 1992. Managing Strategic change strategy, Culture and action Long Rang Planning, Pergamum Press, Vol. 25 No.1, 28-36 2.

2. World bank, 2009 . Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development